

أزمة النفط تتفاقم والمواطن يدفع الثمن

«السياسي» يهدد.. والحكومة «تهدد».. والنافذون يتحكمون بالأسعار ويحتجزون القاطرات

وزير النفط يطالب بسرعة إلغاء قرار التعويم ويدعو الإعلام الرسمي إلى عدم الدخول في المهارات

5 نافذين يتحكمون بتجارة النفط والحكومة ترحل المشكلة لأكثر من عام

وزير النفط.. وأسماك القرش



معالي الوزير ذياب بن معيلى ما يجري ليس مسؤوليته وحده، الكل مسؤول.. موقف لا بد أن نعلنه.. منذ تسلم بن معيلى وزارة النفط والمعادن في حكومة بن حبتور قامت عليه القيامة من القريب والبعيد، والصاحب والصويحب والجيد من القوم ساكت، حتى وصل الأمر إلى الإعلام الرسمي وهناك من المؤتمر وانصاره قد شارك من باب أو طاقة في التلميح أو التصريح بتحليل الوزير أخطاء، ومشاكل وزارة النفط..

حسين حازب *

والمتمسب فيها أصلاً هم أولئك المنتقدون ومن يقف خلفهم والمتسبب فيها البعض من قيادات أو المسؤوبين على المؤتمر وانصاره وغيرهم من ذوي العلاقة بحكاية النفط والغاز وأسماك القرش المرتبطين بهذه المادة الحيوية من الداخل والخارج من قبل 2011 وما بعده حتى اليوم.. والمتسبب فيما ينسب إلى هذا الوزير والوزارة.. أيضاً حكومة بن حبتور كمؤسسة مسؤوبيتها تضامنية ومعنية بكل وزير وكل وزارة حيث لم تتحمل مسؤوبيتها أو لم تسمح لها لتقوم بدورها فمُنذ تشكيل الحكومة ومشاكل وزارة النفط وأمورها مقتصرة على مجموعة كل مرة يخترعون لها اسماً أي أن مجلس الوزراء كمؤسسة تضامنية لم يقم بدوره الدستوري والقانوني إلا بنحى بخصوص مشاكل النفط مثلها مثل مشاكل المال الذي لا تعرف عنه شيئاً وغير ذلك.. كل الحكاية لجان في لجان وكولسة وتجاوز للوسيسية والتراثوية.. والمتسبب كذلك في المشكلة حكومة تصريف الأعمال السابقة وقراراتها واليبتها التي أدارت بها الوزارة ومؤسساتها، ومن ضمن تلك المشاكل قرار التعويم واستمرار البعض في الوزارة في العمل دون احترام للوزير ووحدة وواحدية القرار في الوزارة، وتدخلات قيادات وأشخاص بأسمائهم ومواقفهم في تلك الفترة واستمرار البعض منهم إلى اليوم..

والسبب كذلك المجلس السياسي الأعلى وآلياته في التعامل مع الوزارة والحكومة ومصائب عاتولة النفط في الحكومة وخارجها وعدم اتخاذ المجلس نهجاً واضحاً مع كل المشاكل وليس مخلوطاً من النظام والقانون واللجنة الثورية واليبتها والإعلان الدستوري والمسيرة وآلياتها التي مارأت باستمراره بصور مختلفة رغم انتقال الجميع إلى آليات الدستور والقانون..

والذي يجري مرفوض وعيب في حق بن معيلى وقبلة الاحرق من الجميع والصاحب والشريك..

بن معيلى ليس وزير النفط وحده نعم ليس وزير النفط وحده! ومشكلته تختلف عنا جميعاً فمشكلته ليست مع مشرف فقط أو لجنة ثورية أو مع انصاره فقط ولكن مع الكل من أصحاب المصالح من كل الأوساط والتهج وظهور أسماك قرش جديدة وزيادة في الجهات التي تفرض نفسها على النفط بقانون وبغير قانون..

نعم مشكلته مع الكل حتى من هم مع العدوان وهم إرهاب وتباطؤ ومصالح في هذه الوزارة فلم تأتيرهم، وكل لايهمه غير كلمته ومصطلحه أو مسؤوبه حتى لو حرقت مالط، فجنبه وخلفه وأمامه عشرون وزيراً ولوارة النفط مثل ماكان الأمر في الماضي كان فيها وزير ظاهر وعشرون وزيراً في الخلف، واليوم الحكاية هي في فقط الأسماء وبعض المسميات والأسلوب والتهج وظهور أسماك قرش جديدة وزيادة في الجهات التي تفرض نفسها على النفط بقانون وبغير قانون..

ومشكلة بن معيلى انه لا يجيد استخدام طريقة من سبقوه في التعامل مع لوبيات النفط والغاز، ويبدو انه بقصد أو بدون قصد لاس عشب الدابير ومنا قامت القيامة..

وكل يحاول جعله الغريم، إن نصحه أو قهقه وإن خصمه فجر في خصوصته وإن صاحبه فليس من أجل عيونه..

واكبر مشكلة يواجهها بن معيلى وكل من يعينهم النفط والغاز من هنا وهناك عدم مواجهة النفس أو القبول بالمشكلة..

إذا بن معيلى ليس المتسبب وحده بمشاكل النفط والغاز وليس المعني وحده بإيجاد الحلول

فالكل متسبب ومشارك ومسؤوب عن المشكلة والحل من إعلاننا في الدولة إلى عند أصحاب المحطات في الرافة والحارات وحتى المستهلكين وصولاً إلى الخليلي والعيسى وعبدالرحيم والبنوك والصرافين وليس الوزير بن معيلى وحده.

وبناء عليه:

فإن الموضوع يحتاج وضوحاً في القول من الجميع وان يتحمل كل معنى مسؤوبيته وان يطرح كل شيء على طاولة مجلس الوزراء بصورة دستورية وقانونية ولا نحية وفنية ووقائع وأسماء وتصرفات حتى لو استمر المجلس شهراً، وما اختلفوا فيه يضعونه على المجلس السياسي الأعلى وصولاً إلى البرلمان المؤسسة الوحيدة كمؤسسة قيادية هي التي تحاول المساعدة في إيجاد حلول، هذا من جهة ومن جهة أخرى على وزراء الظل حق النفط وأصحاب المصالح ان يغيروا قواعد الاشتباك وفقاً للمعطيات وأثار وظروف مواجهة العدوان والحصار وما يمكن توقعه في المستقبل، وأن يساعدوا أنفسهم ووطنهم بمنح الوزير والحكومة الصلاحيات الكاملة دون قيود وان يردوا قليلاً من الجميل..

بدون ذلك وبالتهرب من المسؤوليات على من له علاقة بالموضوع، فإن بن معيلى جيرة جين من سبقوه، وتتحلل كل مؤسسات الدولة والمعنيين بالموضوع بمن فيهم الوزير والإعلام المشكلة والحل والآثار والذئب والثوب لما هو حاصل في هذه المؤسسة الحيوية العمدة وليس بن معيلى وحده..

ولن يكون بن معيلى كبش فداء، لا خطأ، ليست منه وحده.

وعليه حتى لا نلوم أن يضع النقاط على الحروف على الطاولة أولاً ثم للرأي العام إذا لم يتحمل كل معنى مسؤوبيته..

وحيث لا سلطة فلا مسؤوبية.

* عضو اللجنة العامة



أظهرت أزمة المشتقات النفطية والتلاعب بالأسعار أن تهديد المجلس السياسي وتحركات الحكومة ليست إلا مجرد ظاهرة صوتية، وأن عتاوله الفساد المتكمنين باستيراد وتوزيع وبيع المشتقات النفطية هم القانون، وهم الدستور وهم الأمن وأصحاب المحطات والميناء والسفن والقاطرات وأيضاً المالكون الحصريون لطريق الحديدية صنعا، والنقاط العسكرية كذلك.. وعقب ساعات من اجتماع المجلس السياسي ورئيس البرلمان والحكومة صدم الشارع اليمني برسالة رسمية تناقشتها وسائل إعلامية تطالب نائب وزير الداخلية التوجيه بالسماح لناقارت المشتقات النفطية بالتحرك إلى العاصمة صنعا وبقية المحافظات حيث وهي محتجزة في الحديدية.

كتب/ فيصل الحزمي

وهذه الرسالة تعد بمثابة رسالة موجعة للحكومة والبرلمان تؤكد أن قرار تعويم النفط ومحاولات منع التلاعب بأسعار المشتقات النفطية أهدت الملايين من أبناء الشعب وأحزمت الخزينة العامة من مئات المليارات وفي الوقت الذي يواجه ملايين من اليمنيين الموت جوعاً وتفتك بهم الأمراض جراء استمرار العدوان السعودي والحصار الجائر وتدمير كل مقومات الحياة، وفي ظل تنذير العالم بقرار إغلاق تحالف العدوان كل المنافذ اليمنية لفرض موت جماعي على الشعب اليمني، في الوقت ذاته يفرض عتاوله الفساد حصاراً داخلياً ومرعباً حيث يمنعون منذ اسبوع دخول قاطرات المشتقات النفطية لتتحول حياة الملايين من اليمنيين إلى جحيم حيث ارتفعت اسعار 20 لتر بتروول إلى عشرة آلاف ريال، والديزل إلى 20 ألف ريال وغير متوافرة في السوق، إضافة إلى اختفاء مادة الغاز المنزلي، وفاقم ذلك ارتفاع جنوني في اسعار السلع والأدوية والنقل وواياتات المياه.

مصادر مطلعة حذرت من استمرار تفاقم هذه الأزمة وعدم التعامل معها بمسئولية وطنية من قبل المجلس السياسي وحكومة الإنقاذ وهي الأزمة التي تحولت إلى خطر حقيقي يهدد الجميع لاسيما وأنه لم يعد هناك حدود تفصل بين مصالح الشعب ومصالح النافذين والمسخرين للوظيفة العامة لتحقيق مصالح شخصية.

وقالت المصادر لـ«الميثاق»: إن اتهام وزراء المؤتمر الشعبي العام بالتلاعب بالأزمة الراهنة في المشتقات النفطية والتي تكاد تخنق الملايين من المواطنين اتهام متوقع، وعلى وزراء المؤتمر أن يفضحوا المتسببين بهذه الحرب القذرة التي تستهدف المواطنين من خلال استمرار التلاعب بأسعار المشتقات النفطية في ظل هذه الأوضاع غير الطبيعية التي تعيشها البلاد.

معتبرة نتائج اجتماع المجلس السياسي ورئيس البرلمان والحكومة -السبت- وكذا الاجتماع الحكومي الذي عقد يوم أمس في وزارة النفط برئاسة رئيس حكومة الإنقاذ ووزراء النفط والمالية والنقل والصناعة والتجارة وعدد من قيادات وزارة النفط واستثنى أهم وزراء تين هما الداخلية والدفاع -معتبرة نتائجهما تعرياً من معالجة المشكلة وميها على الحكومة، في الوقت الذي كان يفترض أن يعلن الاجتماع الرفع إلغاء قرار تعويم أسعار المشتقات النفطية.

مشيرين إلى أن ما خرج به اجتماع السبت مجرد هروب جديد خاصة وأن هذه المشكلة تتفاقم منذ أكثر من عام وأن استمرارها يخدم مصالح خاصة، وبعيداً عن تبادل الاتهامات كشفت وثيقة متداولة عبر صفحات التواصل الاجتماعي موجعة من الامانة العامة لمجلس الوزراء إلى نائب وزير الداخلية بتاريخ 11 نوفمبر 2017م تضمنت توجيهات دولة رئيس الوزراء بسرعة اطلاق قاطرات النفط المحتجزة في الحديدية والسماح لها بالتحرك إلى العاصمة صنعا وبقية المحافظات، في تأكيد واضح أن ثمة حرباً قذرة تستهدف الملايين من الشعب لخدمة متنفذين يستغلون العدوان والحصار لنهب الاموال العامة والخاصة.

وثيقة حكومية تؤكد احتجاز قواطر النفط بالحديدة وتمنع وصولها للعاصمة والمحافظات

الجدير بالذكر أن اجتماع المجلس السياسي برئاسة صالح الصماد رئيس المجلس وبحضور نائبه الدكتور قاسم لوبؤة والذي ضم رئيس مجلس النواب يحيى علي الراعي ورئيس حكومة الإنقاذ الوطني الدكتور عبدالعزيز بن حبتور وعدداً من أعضاء المجلس السياسي الأعلى، ناقش المعالجة العملية والقانونية للإضرار المترتبة على إعلان العدوان إغلاق المنافذ اليمنية.

وأقر الاجتماع بقاء الحكومة في حالة انعقاد دائم لمعالجة الأثر المترتبة على إعلان العدوان .. ووجه الحكومة بإشراف مباشر من المجلس السياسي الأعلى ورئيس الوزراء بتوفير الخدمات ومضاعفة الجهود لمواجهة أزمة الغاز والنفط والتحقيق في أسبابها ومن ساهم ويساهم في تأزيم الوضع والوقوف خلفها إلى جانب إجراءات العدوان لما تسببت به من أضرار جانبية. وكلف الاجتماع رئيس الوزراء باتخاذ الخطوات والإجراءات اللازمة في إطار سقف زمني حدد بأسبوع لمعالجة كل ما يتعلق بمنظومة النفط بما في ذلك تغيير أو اقتراح تغيير القيادات التي تستدعيها المعالجات ووضع الآليات الكفيلة بتجاوز الأزمة القائمة.

هذا وكان وزير النفط والمعادن ذياب محسن بن معيلى قد دعا الحكومة إلى سرعة اتخاذ الإجراءات اللازمة لقرار مشروع تعديل قرار تعويم أسعار المشتقات النفطية والذي اضر بمصالح الدولة ومؤسساتها وكان له نتائج سلبية على الاقتصاد الوطني، وتوفير المادة في الاسواق بسعرها العادل للمواطنين.

وقال بن معيلى في تصريح لـ«الميثاق»: إن مشروع تعديل قرار تعويم أسعار المشتقات النفطية المطروح على الحكومة يقضي باستعادة شركة النفط دورها ونشاطها وأن تكون هي الموزع محلياً وأن الشراء يكون من

اجتماع تنظيمي لقيادات مؤتمر الحديدية



الحديدية /محمد شنيني

مستفيضة من قبل الحاضرين اكدت على استئثارهم أهمية المرحلة والتحديات الكبيرة التي يجب العمل على مواجهتها والتغلب عليها وأهمية الاستمرار في تفعيل مجالات العمل التنظيمي والجهاهي والسياسي للمؤتمر بالمحافظة والمدريات من أجل مزيد من الاصطفاف الوطني الشامل في مواجهة العدوان السعودي الفاشم والحفاظ على صدارة المؤتمر ومكانته الوطنية والتنظيمية الكبيرة في الوسط الشعبي.

وأشار الاجتماع إلى الواجبات والمسئوليات الوطنية والتنظيمية المناطة بالأخوة أعضاء المؤتمر بمختلف تكويناتهم القاعدية والفردية والذين يجدون أنفسهم الآن على بوابة مرحلة تاريخية مهمة وخطيرة تجاه مواجهة تحديات العدوان الخارجي وتحديات التآمر الداخلي لفئات العملاء والخونة الذين باعوا أنفسهم وبلادهم للشيطان وتجرؤوا من القيم الوطنية والأخلاقية.

هذا وقد تخلل الاجتماع نقاشات

في اجتماع بقيادة مؤتمر وتحالف ذمار المقدشي يؤكد على تعزيز وحدة الصف لمواجهة العدوان الهمج

هذا وكان الاجتماع قد وقف أمام سير النشاط التنظيمي في المحافظة والجامعة، وحيما صمود شعبنا اليمني العظيم في وجه العدوان والحصار..

وأشاد بحكمة وشجاعة القيادة التنظيمية للمؤتمر والتحالف وعلى رأسهم فخامة الزعيم المناضل/ علي عبدالله صالح، رئيس الجمهورية الأسبق، رئيس المؤتمر الشعبي العام.

مرحباً بالتوجهات التنظيمية الصادرة من قيادة المؤتمر الشعبي العام والتحالف بخصوص المشاركة الفاعلة في المسيرة الجماهيرية التي دعا لها المجلس السياسي الأعلى في العاصمة صنعا، والتي ستقام يوم الاثنين 13.11.2017م وذلك رفضاً للعدوان والحصار وتنديداً بصمت المجتمع الدولي..

حضر الاجتماع الأستاذ حسين أحمد الصوفي رئيس فرع التحالف الوطني الديمقراطي بالمحافظة، والأستاذ محمد علي السبائي القائم بأعمال رئيس فرع المؤتمر بجامعة ذمار، والأستاذ محمد أحمد العلواني نائب رئيس فرع المؤتمر بالمحافظة، وأعضاء قيادة فرع المؤتمر بالمحافظة وفرع جامعة ذمار.



ذمار- حسين الحلقي
حيا الشيخ علي محمد المقدشي عضو اللجنة العامة قيادات وقواعد المؤتمر الشعبي العام والتحالف الوطني الديمقراطي الأوفياء الصامدين في وجه مؤامرة الربيع العبري 2011م وحتى اليوم، وحثهم على المزيد من الصمود وتعزيز وحدة الصف الوطني لمواجهة العدوان والظالم والحصار الجائر الذي يشنه تحالف العدوان بقيادة السعودية ضد بلادنا.

وثمن عضو اللجنة العامة الجهود الوطنية والتنظيمية لقيادات وكوادر المؤتمر والتحالف بالمحافظة والجامعة وأكد على أهمية تلاحفي جوانب القصور والسلبيات.

جاء ذلك خلال حضوره الاجتماع التنظيمي لقيادة فرع المؤتمر الشعبي العام والتحالف الوطني الديمقراطي بمحافظة ذمار وفرع جامعة ذمار الجمعة -المنعقد برئاسة الأستاذ حسن محمد عبدالرازق رئيس فرع المؤتمر بالمحافظة..